



خطة التنفيذ حتى عام 2020

- في العام الماضي، تحقق مستوى معقول من التقدم في معظم الجوانب المتصلة ببرنامج تطوير القطاع المالي. وعلى وجه الخصوص، شهدنا تقدماً ملحوظاً على صعيد تطوير منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي قطاع التأمين، وأسواق رأس المال، وكذلك الإسكان.
- كان أحد أهم التطورات الملحوظة، إدراج سوق (تداول) في كل من مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة، ومؤشر فوتسي للأسواق الناشئة، ونتج عن ذلك تلقي المملكة تدفقات استثمارية بلغت قيمتها 21 مليار دولار (79 مليار ريال) حتى المرحلة الحالية من العام الجاري.
- إضافة إلى ذلك، تم تنفيذ عدد من التغييرات بهدف تحسين منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي الواقع البيئة التجارية ككل، في المملكة. أحد أهم التغييرات الملحوظة في هذا الصدد كان هو تطبيق قانون الإفلاس.
- من ناحية أخرى، أيضاً تم إحراز بعض التقدم في مجال التقنية المالية، وذلك من خلال إطلاق بيئة تنظيمية حثيئة "بيئة إجراء الاختبارات"، تهدف إلى المساعدة في تحسين مستوى فهم التقنيات الجديدة، وتأثيرها على سوق الخدمات والمنتجات المالية في المملكة.
- رغم ذلك، وعلى ضوء ما كشف عنه المسح الأخير الخاص بالدخل والأسرة في السعودية من تراجع في المدخرات الشخصية، لم يتم حتى الآن تحقيق تقدم قابل للقياس فيما يخص طرح المبادرات المنضوية تحت ركيزة "تطوير وتمكين التخطيط المالي"، وهي إحدى ركائز برنامج تطوير القطاع المالي، التي تهدف لدعم استراتيجية وطنية للادخار.

جدول 1: رؤية 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

راجا أسد خان
رئيس إدارة الأبحاث
rkhan@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37/6034
للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل
للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:
<http://www.jadwa.com>



فكرة عامة

في أبريل 2018، وكجزء من عملية التخطيط والتنفيذ المستمرة لرؤية المملكة 2030، تم إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي. وكما أوضحنا في تقريرنا الرئيسي الذي أصدرناه في يوليو 2018، يعتبر برنامج تطوير القطاع المالي أحد أهم برامج تحقيق الرؤية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى أن نجاح البرامج الـ 12 الأخرى يعتمد بالكامل على هذا البرنامج (لمزيد من التفاصيل، الرجاء الاطلاع على تقريرنا حول [برنامج تطوير القطاع المالي](#)). في العام الماضي، يبدو أن مستوى معقولاً من التقدم تحقق على معظم الجبهات باتجاه عدد من الأهداف المحددة القابلة للقياس لجميع التزامات 2020 (جدول 2). في الحقيقة، تم استعراض وتسليط الضوء على عدد من الإنجازات الرئيسية وكذلك التحديات، في افتتاح مؤتمر القطاع المالي الذي عقد في الرياض في أبريل 2019

من خلال هذا الاستعراض لمستجدات برنامج تطوير القطاع المالي، سنلقي نظرة على بعض التطورات الرئيسية في هذا البرنامج، وسنركز بصفة خاصة على الأهداف المراد تحقيقها في المدى القريب والمندرجة تحت التزامات عام 2020.

1 تمكين المؤسسات المالية

التأمين:

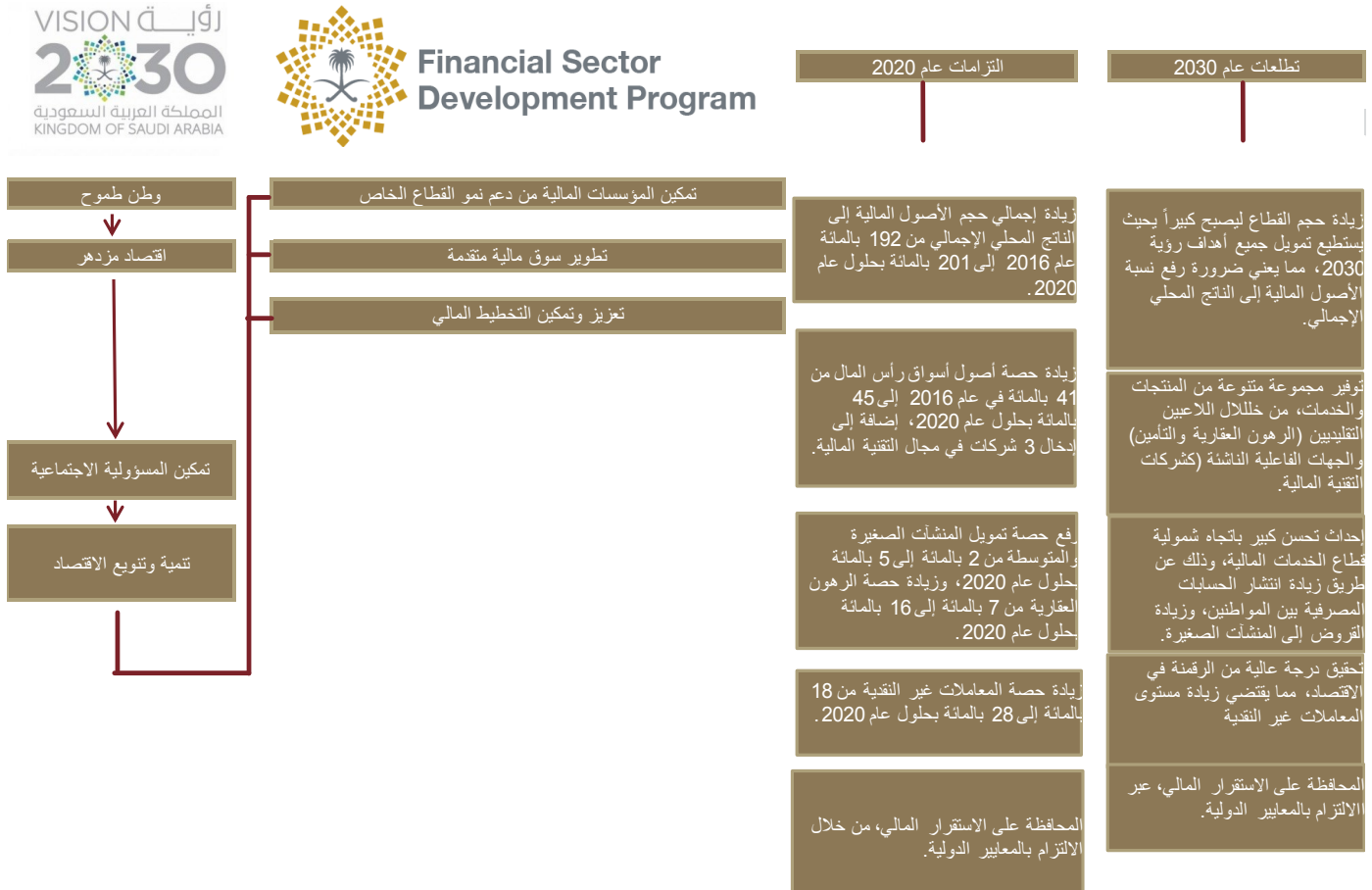
وفقاً لتقرير الاستقرار المالي للعام 2019 الصادر من مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، بلغت قيمة إجمالي أقساط التأمين المكتتبه (قيمة أقساط التأمين المطلوب من العملاء تسديدها مقابل وثائق التأمين) نحو 35 مليار ريال عام 2018، بانخفاض بنسبة 4 بالمائة عن العام الماضي. ويعزى

في العام الماضي، يبدو أن مستوى معقولاً من التقدم تحقق على معظم الجبهات باتجاه عدد من الأهداف المحددة القابلة للقياس لجميع التزامات 2020 الخمس المندرجة تحت برنامج تطوير القطاع المالي.

من خلال هذا الاستعراض لمستجدات برنامج تطوير القطاع المالي، سنلقي نظرة على بعض التطورات الرئيسية في هذا البرنامج، وسنركز بصفة خاصة على الأهداف المراد تحقيقها في المدى القريب والمندرجة تحت التزامات عام 2020.

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبه نحو 35 مليار ريال عام 2018، بانخفاض بنسبة 4 بالمائة عن العام الماضي...

جدول 2: الالتزامات والتطلعات المندرجة تحت برنامج تطوير القطاع المالي





الانخفاض في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بصورة رئيسية إلى تراجع بنسبة 15,3 بالمائة، على أساس سنوي، في الأقساط المكتتبة لتأمين المركبات، حيث شكل تأمين المركبات نحو ثلث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة خلال العام. إلى جانب تأثيرات خفض أقساط التأمين لحملة وثائق التأمين لعدم وقوع حوادث التي شهدناها عام 2018، كذلك نعتقد أن انخفاض أقساط التأمين المكتتبة لتأمين المركبات يعود إلى تراجع مبيعات السيارات عالية الثمن والتحول إلى السيارات الأقل تكلفة وأقل استهلاكاً للوقود. ويرجح أن يكون رفع أسعار البنزين (في عام 2016 وعام 2018)، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة على مشتريات السيارات (منذ عام 2018)، قد ساهما في انخفاض القيمة الإجمالي لسيارات الركاب المستوردة العام الماضي. وفي الحقيقة، تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى انخفاض بنسبة 16 بالمائة، على أساس سنوي، في قيمة سيارات الركاب التي تم استيرادها خلال عام 2018، وهي تعادل نصف قيمة الواردات قبل أربع سنوات (شكل 1).

في غضون ذلك، ارتفعت قيمة أقساط التأمين المكتتبة في التأمين الصحي، والتي تمثل الشريحة الأكبر في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، 57 بالمائة، بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي. رغم أن هذا الارتفاع لا يعتبر مستداماً، لكنه يشكل تقدماً جيداً، خاصة في سياق تراجع عدد العمالة الأجنبية، حيث تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن صافي عدد العمال الأجانب الذين غادروا المملكة خلال عام 2018 بلغ 1,1 مليون عامل. ويبدو أن الارتفاع في قيمة الأقساط يتصل بطرح مجلس التعاون للتأمين الصحي لبوليصة موحدة للتأمين الطبي عام 2018، مما جعلها التزاماً قانونياً لأصحاب العمل لتوفير التأمين الصحي لجميع العاملين معهم. كذلك، أصبح من السهل تطبيق التأمين الصحي، وتحقيق الزيادة اللاحقة فيه، من خلال ربط مجلس التعاون للتأمين الصحي بقاعدة بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عام 2018. وفي الواقع، ابتداءً من عام 2019، سيكون إلزاماً إدخال جميع العاملين وأفراد أسرهم تحت نظام التأمين الصحي. وأدت هذه السياسة، بالإضافة إلى التغييرات المشار إليها أعلاه، إلى زيادة بنسبة 8 بالمائة في وثائق التأمين الصحي للسعوديين (لتبلغ 3,3 مليون) في الربع الثاني لعام 2019، مقارنة بأرقام عام 2018. وفي نفس الوقت، أدت مغادرة العاملين الأجانب وبعض عائلاتهم، إلى انخفاض بنسبة 2 بالمائة في وثائق التأمين الصحي للأجانب (لتبلغ 7,8 مليون)، خلال نفس الفترة (شكل 2).

نتيجة للتراجع في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة عام 2018، انخفضت نسبة هذه الأقساط إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 1,99 بالمائة، مما يعني ضرورة حدوث زيادة كبيرة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة حتى يمكن وصول نسبة الأقساط إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2,7 بالمائة بحلول عام 2020. بالنظر إلى المستقبل، ستواصل مواءمة مجلس التعاون للتأمين الصحي وقاعدة بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رفع مستوى تغطية التأمين الصحي. بحلول

...ويعود ذلك الانخفاض بصورة رئيسية إلى تراجع في الأقساط المكتتبة لتأمين المركبات بنسبة 15,3 بالمائة، على أساس سنوي.

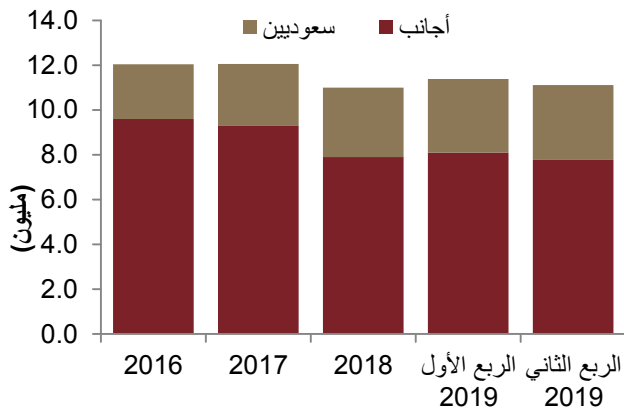
في غضون ذلك، ارتفعت قيمة أقساط التأمين المكتتبة في التأمين الصحي، والتي تمثل الشريحة الأكبر في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، 57 بالمائة، بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي.

ويتصل الارتفاع في قيمة الأقساط على ما يبدو بطرح مجلس التعاون للتأمين الصحي لبوليصة موحدة للتأمين الطبي عام 2018...

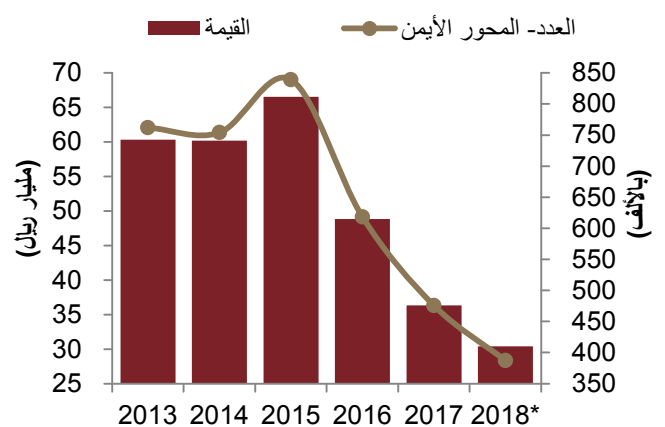
...مما جعلها التزاماً قانونياً لأصحاب العمل لتوفير التأمين الصحي لجميع العاملين معهم.

بالنظر إلى المستقبل، ستستمر مواءمة مجلس التعاون للتأمين الصحي وقاعدة بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في رفع مستوى تغطية التأمين الصحي.

شكل 2: عدد بوالص التأمين الطبي الصادرة للقطاع الخاص في المملكة



شكل 1: عدد وقيمة سيارات الركاب والجيب المستوردة





الربع الثاني لعام 2019، كانت فجوة تطبيق التأمين الصحي حوالي 26 بالمائة (كان عدد العاملين في القطاع الخاص نحو 11,37 مليون، في حين بلغ عدد المؤمن عليهم 9,1 مليون شخص)، وسيكون هناك ارتفاع في عدد المؤمن عليهم، حيث سيكون التطبيق بمستوى أكثر صرامة (نص مظلل 1). علاوة على ذلك، فمن المنتظر أن يؤدي إعلان وزارة الحج والمعمره مؤخراً عن إجبارية التأمين للحجاج والمعتمرين، إضافة إلى الاقتراح بأن يكون التأمين الصحي إلزامياً للسياح من غير الحجاج الذين يفدون إلى المملكة بموجب نظام التأشيرة الإلكترونية الجديد، إلى زيادة أقساط التأمين المكتتبه. من ناحية أخرى، يتوقع أن يؤدي إطلاق وزارة الصحة خدمة تغطية صحية متكاملة وقائية وعلاجية (لدى مزودي الخدمة الصحية في القطاعين الخاص والعام)، وهي خدمة مجانية عند نقطة الاستخدام لجميع السعوديين، إلى رفع عدد أقساط التأمين المكتتبه، ولكن في المدى المتوسط. هذه المبادرة هي جزء من الجهود لزيادة متوسط العمر للسعوديين بأربع سنوات ليصل إلى 80 سنة، كما جاء في رؤية 2030، ويتوقع أن يتم تنفيذها خلال السنوات الأربع أو الخمسة القادمة.

بشكل عام، يعتبر سوق التأمين السعودي في الوقت الحالي شديد التركيز...

وبشكل عام، يتركز سوق التأمين السعودي بدرجة كبيرة في التأمين على المركبات والتأمين الصحي، ويشكلان مجتمعين نحو 84 في المائة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه. بطبيعة الحال، لا يزال النمو في قطاع التأمين في المدى البعيد يتطلب تنوع منتجات التأمين، مثل التأمين على الحياة، والممتلكات، والحوادث. على سبيل المثال، وحيث أن سوق التأمين في المملكة المتحدة أكثر رسوخاً ونضجاً، فإن التأمين الطبي والتأمين على المركبات يشكلان مجتمعين نحو ثلث إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، بينما يشكل التأمين على الممتلكات وحده نفس النسبة. وبالمقارنة، نجد أن التأمين على الممتلكات في السعودية حالياً يشكل فقط 4,8 بالمائة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، مما يعني وجود فرصة كبيرة للنمو في هذا القطاع.

...ويتطلب النمو في قطاع التأمين في المدى البعيد المزيد من تنوع منتجات التأمين.

نص مظلل 1: أقساط التأمين المكتتبه في الربع الأول لعام 2019

تشير أحدث البيانات الخاصة بالربع الأول لعام 2019، إلى أن أقساط التأمين المكتتبه ارتفعت بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي، ولكن يبدو أن هذا الارتفاع يعود بالدرجة الأولى إلى الزيادات الكبيرة في أقساط التأمين المكتتبه في قطاع التأمين الصحي (بنسبة 24 بالمائة)، لأن التأمين على المركبات تراجع بنسبة 15 بالمائة خلال نفس الفترة. وأظهر عدد آخر من فئات التأمين، كتأمين مجالات الطاقة والهندسة والطيران، زيادات قوية، لكن تظل مساهمتها في إجمالي أقساط التأمين المكتتبه صغيرة.

التقنية المالية (الفتنك):

وفقاً لتقرير المركز العالمي للتقنية المالية التابع لجامعة كمبردج للعام 2018، لم تظهر أي مدينة من مدن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن قائمة أفضل 30 مركزاً للتقنية المالية العالمية أو المحلية. وفي الحقيقة، دبي فقط هي التي تعتبر مركزاً ناشئاً للتقنية المالية، وشكلت مع مدن آسيوية، خاصة الصينية، أربعة من مراكز التقنية المالية العالمية السبعة. أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج تطوير القطاع المالي هو تحويل المملكة إلى مركز رائد للتقنية المالية، ورغم أن المشوار لا يزال طويلاً، هناك بعض المبادرات الرئيسية التي تم إطلاقها لتسهيل هذه المهمة. في أبريل 2019، وقعت "ساما" وهيئة السوق المالية، مذكرة تفاهم لإنشاء مركز سعودي للتقنية المالية، ذلك هو مركز الملك عبد الله المالي. والهدف الأساسي من المركز هو توفير مساحة مشتركة لتلك الجهات التي تعمل في القطاع بغرض التعاون لتصميم واختبار مختلف الأفكار، وفي نهاية المطاف تحفيز الابتكار والنمو في القطاع. وهناك جوانب أخرى تم فيها تحقيق بعض التقدم، وجاء ذلك من خلال إدخال لاعبين مبتكرين من خارج النظام المصرفي. ومن أبرز تلك الجوانب، في وقت إعداد التقرير، هو أن لـ "ساما" ما مجموعه 21 شركة متخصصة في التقنية المالية ضمن البيئة التنظيمية للاختبارات.

هناك بعض المبادرات الرئيسية التي تم إطلاقها لتسهيل مهمة تطوير التقنية المالية في المملكة...

...شملت إطلاق "بيئة تنظيمية للاختبارات"، بغرض فهم وتقييم تأثير التقنيات الجديدة على سوق الخدمات والمنتجات المالية...

...وهناك ما مجموعه 21 شركة متخصصة في التقنية المالية ضمن البيئة التنظيمية للاختبارات.



نص مظل 2: البيئة التنظيمية للاختبارات

هناك عدد من السلطات القضائية حول العالم لها برنامج تنظيمي رسمي للمشاركين في السوق بهدف اختبار الخدمات أو النماذج المالية الجديدة، والتي يطلق عليها اسم بيئة تنظيمية لإجراء الاختبارات. وميزة مثل هذه البيئة هي أنها تتيح فرصة لاختبار مختلف المنتجات والتطبيقات المالية مع عملاء نشطين، لكن مع بعض الضمانات والضوابط المحددة. في المملكة، أطلقت "ساما" بيئة تنظيمية للاختبارات في فبراير 2019، بهدف فهم وتقييم تأثير التقنيات الجديدة على سوق الخدمات والمنتجات المالية في المملكة. وفقاً للإطار التنظيمي لبيئة الاختبارات الخاص بـ "ساما"، ستساعد مثل هذه البيئة في تحقيق عدد من المزايا المباشرة وغير المباشرة للعملاء والمبتكرين على حدٍ سواء. ولكن، تشير "ساما" على وجه التحديد إلى أن أي اقتراحات بشأن بيئة الاختبارات لا بد أن يوضح بالدليل كيف ستفيد منتجاته العملاء.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يعتبر تشجيع نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أولى أولويات برنامج تطوير القطاع المالي، لذلك تم إجراء عدة تغييرات رئيسية بهدف تحسين منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العام الماضي. أحد تلك المبادرات كان إطلاق "مراس"، وهي بوابة تتيح للشركات الجديدة إنجاز جميع التسجيلات الحكومية ذات الصلة في مكان واحد من خلال منصة متكاملة على شبكة الانترنت (جدول 3). إضافة إلى ذلك، شرعت "منشآت"، وهي أحد الممكّنات الرئيسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، في العمل مع عدد من الهيئات المختلفة بغرض تحقيق المزيد من تكامل وتناسق منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (جدول 4)، بما في ذلك إجراء دراسة جدوى تتصل بإنشاء بنك جديد يختص فقط بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (للمزيد، يمكن الاطلاع على تقريرنا حول [المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورؤية 2030](#)، الصادر في مارس 2019). علاوة على ذلك، ظلت الهيئة العامة للاستثمار السعودية (ساقيا) تسعى بجهد للمساعدة على زيادة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة العالمية، وذلك من خلال إصدار رخص للمستثمرين الأجانب، والتي بلغ عددها الإجمالي 291 رخصة في الربع الثاني لعام 2019، مرتفعة بنسبة 103 بالمائة، على أساس سنوي.

يعتبر تشجيع نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أولى أولويات برنامج تطوير القطاع المالي...

..لذلك أجريت بعض التغييرات الرئيسية بهدف تحسين منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة...

... وكانت "منشآت"، أحد الممكّنات الرئيسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

جدول 4: بعض الجهات التي تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة



جدول 3: "مراس"، المرحلة الأولى

<p>إصدار سجل تجاري من ...</p>  <p>وزارة التجارة والاستثمار Ministry of Commerce and Investment</p>	<p>مراس Meras</p> <p>في مرحلتها الأولى، تتيح "مراس" لأصحاب الشركات الفرصة لإكمال جميع الخدمات التالية في منصة واحدة.</p>	<p>فتح ملف لدى ...</p>  <p>وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المملكة العربية السعودية</p>
<p>فتح ملف ضريبي لدى ...</p>  <p>الهيئة العامة للزكاة والدخل GENERAL AUTHORITY OF ZAKAT & TAX</p>	<p>فتح ملف لدى ...</p>  <p>مجلس الغرف السعودية Council of Saudi Chambers</p>	<p>فتح ملف لدى ...</p>  <p>المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية General Organization for Social Insurance</p>



أحد أهم المؤشرات الرئيسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في برنامج تطوير القطاع المالي يتصل بالقروض المصرفية، ويهدف ذلك المؤشر إلى تخصيص 5 بالمائة، على الأقل، من إجمالي القروض المصرفية لتلك المنشآت. في نهاية عام 2018، بلغت القروض المصرفية إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة 100 مليار ريال، وهو ما يعادل 5,8 بالمائة من إجمالي القروض المصرفية، ويفوق بصورة مريحة المستوى المطلوب الذي يستهدفه برنامج تطوير القطاع المالي بحلول عام 2020. علاوة على ذلك، بحلول الربع الثاني لعام 2019، بلغ إجمالي القروض المقدمة من البنوك إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 105 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 12 بالمائة، على أساس سنوي، مقارنة بزيادة بنسبة 3 بالمائة في القروض المصرفية ككل (شكل 3). وعلى الجانب الآخر، جاء النمو في القروض من شركات التمويل غير المصرفية، التي شكلت قروضها إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة 17 بالمائة من إجمالي الإقراض، أكثر تواضعاً، بنسبة 3 بالمائة، على أساس سنوي، حيث بلغ إجمالي القروض 7,8 مليار ريال. إضافة إلى ذلك، هناك ارتفاع واضح في قيمة الضمانات بموجب برنامج كفالة المدعوم من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي، يشير إلى زيادة في القروض إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة. في نهاية عام 2018، ارتفعت قيمة الضمانات بموجب ذلك البرنامج بنسبة 47 بالمائة، على أساس سنوي، وقد بلغت القيمة الإجمالية التراكمية لتلك الضمانات منذ انطلاق البرنامج قبل 12 عاماً نحو 13,6 مليار ريال، ويخص نحو 42 بالمائة من الضمانات قطاع التشييد (شكل 4).

رغم أن برنامج "كفالة" يؤدي دوراً مهماً في تشجيع منح التمويل إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن نجاحه، كما أوضحنا في تقريرنا الأصلي حول برنامج تطوير القطاع المالي، هو نتيجة لأوجه قصور في أماكن أخرى، لا سيما فيما يتعلق بضعف حقوق الدائنين وضعف البنية التحتية المساندة. وعلى ضوء ذلك، فإن تبني قانون الإفلاس في الآونة الأخيرة، والذي يهدف إلى تنظيم إجراءات الإفلاس والإشراف على إعادة الهيكلة المالية أو التصفية، يمثل خطوة هامة إلى الأمام للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. حتى منتصف عام 2018، عند تقديم اللوائح التنفيذية المتصلة بالإفلاس، لم تكن هناك حماية مقننة للأشخاص المدينين الذين يواجهون صعوبات مالية، كما أن المملكة أحرزت صفراً في مؤشر "حل مشاكل الإعسار" في أحدث تقرير للبنك الدولي حول "ممارسة الأعمال". وبوضع قانون للإفلاس، إلى جانب رفع درجات المملكة في مؤشر "ممارسة الأعمال"، فإن القانون يتوقع أن يعزز حقوق المدينين والدائنين، وبالتالي المساعدة في رفع مستوى الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة القروض إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

يهدف أهم أهداف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في برنامج تطوير القطاع المالي إلى تخصيص 5 بالمائة، على الأقل، من إجمالي القروض المصرفية لتلك المنشآت...

...في نهاية عام 2018، بلغت القروض المصرفية إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة 100 مليار ريال، وهو ما يعادل 5,8 بالمائة من إجمالي القروض المصرفية.

تبني قانون الإفلاس في الآونة الأخيرة...

...والذي يهدف إلى تنظيم إجراءات الإفلاس والإشراف على إعادة الهيكلة المالية أو التصفية...

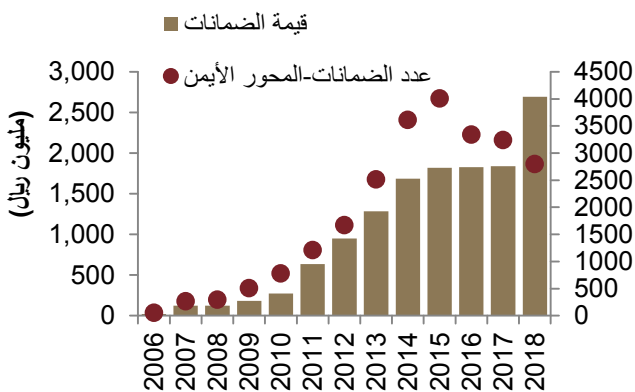
...يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

نص مظل 3: الإصلاحات التشريعية

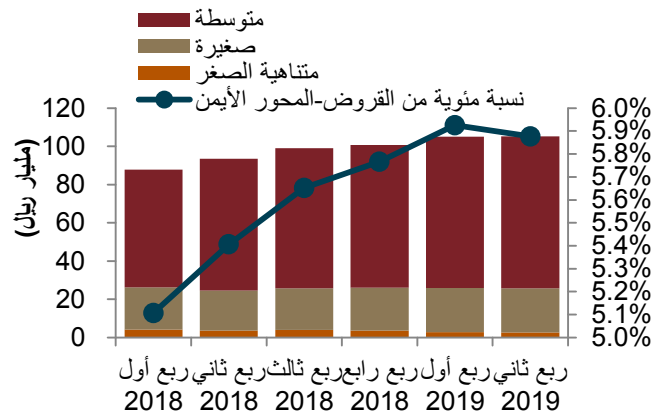
قانون الإفلاس هو واحد من سلسلة قوانين صدرت مؤخراً سيتم تطبيقها، أو تحديثها، للمساعدة في تحسين البيئة الكلية للتجارة في المملكة. وفي محاولة لحماية وتشجيع المنافسة العادلة، تمت إجازة قانون جديد للمنافسة في السعودية في مارس 2019. وقد تم تصميم القانون، تحت إشراف الهيئة

قانون الإفلاس هو واحد من سلسلة قوانين صدرت مؤخراً...

شكل 4: عدد وقيمة ضمانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بموجب برنامج "كفالة"



شكل 3: القروض المصرفية إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة





العامة للمنافسة، بغرض حظر الممارسات التي تعيق المنافسة، وكبح سوء استغلال أي مؤسسات أو مجموعات لمركزها المهيمن، ومنع التركيز الاقتصادي في مختلف القطاعات. وعلى الرغم من أن القانون ليس موجهاً صراحة نحو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لكنه سيؤدي إلى تحسين بيئة التشغيل للشركات الأصغر، وذلك من خلال توفير بيئة تسودها المساواة لجميع المشاركين في السوق. إضافة إلى ذلك، فإن إجازة قانون المناقصات والمشتريات الحكومية، والذي تمت صياغته لتحسين عملية تخصيص وإدارة الموارد المالية للحكومة، ستعطي الأولوية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك شركات المساهمة السعودية، وقد تم إعفاء الأولى من الضمانات الأولية.

قروض الرهن العقاري:

أدى الاستمرار في تنفيذ الأهداف المضمنة في برنامج تحقيق رؤية 2030 فيما يتعلق بالإسكان، إلى ارتفاع في مستوى الرهون العقارية الجديدة بسرعة كبيرة حتى الفترة الحالية من عام 2019 (نص مظل 4). على سبيل المثال، ارتفعت الرهون العقارية السكنية الجديدة التي قدمتها البنوك إلى الأفراد خلال الفترة من بداية العام وحتى يوليو بدرجة كبيرة، بنسبة 157 بالمائة، لتتجاوز 35 مليار ريال، شكلت منها قروض الفلل 79 بالمائة من القيمة الإجمالية. وفي اعتقادنا هناك سببين رئيسيين وراء ارتفاع الرهون العقارية؛ أولاً، تم منح نحو 30 ألف من منسوبي الخدمة العسكرية قروض عقارية في النصف الأول لعام 2019، من خلال صندوق التنمية العقاري، وهي تشكل ما يقارب نصف إجمالي القروض العقارية التي تم تقديمها خلال نفس الفترة. ثانياً، كذلك جاء الارتفاع نتيجة لبرنامج "سكني" الذي تنفذه وزارة الإسكان، والتي أعلنت عن استهدافها توزيع 200 ألف وحدة سكنية إلى المواطنين المستحقين خلال عام 2019، والتي تشمل تقديم 100 ألف رهن عقاري.

..وبالإضافة إلى قانون المنافسة، وقانون المناقصات والمشتريات الحكومية، الذين تمت المصادقة عليهما مؤخراً كذلك...

..فإنها جميعاً ستعمل على دعم ومساندة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أدى الاستمرار في تنفيذ الأهداف المضمنة في برنامج تحقيق الرؤية فيما يتعلق بالإسكان، إلى ارتفاع في مستوى الرهون العقارية الجديدة بسرعة كبيرة في عام 2019...

...حيث ارتفعت بنسبة 157 بالمائة، لتتجاوز 35 مليار ريال.

نص مظل 4: برنامج الإسكان

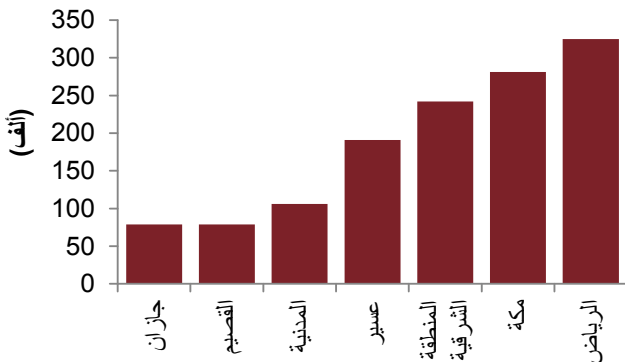
رغم أن هناك هدف واحد فقط ينطبق مباشرة على كل من برنامج تحقيق رؤية 2030 في مجال الإسكان وبرنامج تطوير القطاع المالي (ذلك هو رفع مستوى الرهون العقارية القائمة)، هناك عدد من الأهداف ضمن برنامج تحقيق الرؤية في مجال الإسكان يمكنها أن تسهم في هذا الالتزام المحدد. أهم هذه الأهداف، هو إمكانية زيادة مستوى قروض الرهن العقاري القائمة في السنوات القليلة القادمة، من خلال رفع مستوى امتلاك المواطنين للمساكن (إلى 60 بالمائة عام 2020، مقارنة بـ 50 بالمائة عام 2016)، وكذلك تقليل تكلفة الحصول على وحدات سكنية (من 9 أضعاف الدخل السنوي للفرد إلى 5 أضعاف دخل الفرد). وفقاً لبرنامج تحقيق الرؤية في مجال الإسكان، رغم أن النسبة الحالية لامتلاك المساكن هي 50 بالمائة، هناك مواطنين آخرين تبلغ نسبتهم 13 بالمائة يمتلكون منازل، لكنها لا

يمكن من خلال تحسين مستوى امتلاك المواطنين للمساكن (إلى 60 بالمائة عام 2020، مقارنة بـ 50 بالمائة عام 2016)...

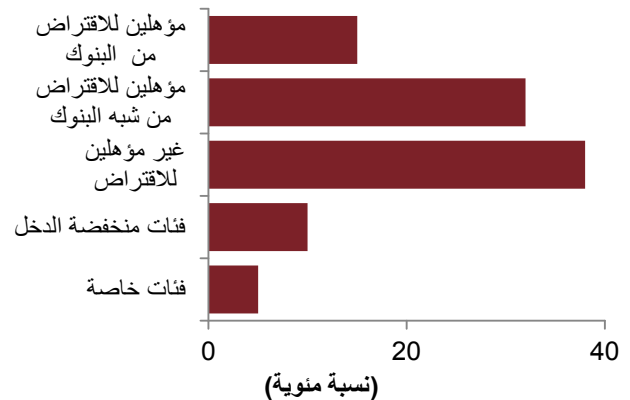
...وكذلك تقليل تكلفة الحصول على وحدات سكنية (من 9 أضعاف الدخل السنوي للفرد إلى 5 أضعاف دخل الفرد)...

... زيادة مستوى قروض الرهن العقاري القائمة في السنوات القليلة القادمة.

شكل 6: الطلب على المساكن، حسب المدينة/المنطقة، للأشخاص المسجلين كمستفيدين من برامج الإسكان وصندوق التنمية العقارية



شكل 5: تفاصيل أنواع المستفيدين من برامج الإسكان وصندوق التنمية العقارية





تصنف كمساكن لأنها ليست مشيدة من الخرسانة المسلحة. أما بقية الأسر السعودية والتي تبلغ نسبتها 37 بالمائة فيُعتبرون مستأجرين. لذا، فمن أجل رفع مستويات امتلاك المساكن، وضع برنامج تحقيق الرؤية في مجال الإسكان بعض الوسائل لتحسين الحصول على التمويل العقاري للمستحقين الذين يبلغ عددهم 1,45 مليون. حسب برنامج (إسكان) الذي تتبناه وزارة الإسكان وبرامج صندوق التنمية العقارية. وعلى وجه الخصوص، فإن البرنامج يصنف مجموعات المستهلكين حسب مستوى الدخل (شكل 5). ويحدد كيفية تحسين كل مجموعة لفرصتها للحصول على التمويل لامتلاك مسكن، أو البحث عن الدعم لتوفير سكن (جدول 5). وهكذا، فعلى الرغم من أن البرنامج يركز على توفير ضمانات للمواطنين المؤهلين للاقتراض من البنوك أو شبه البنوك، إلا أنه تم أيضاً وضع خطة لتقديم إعانات للإيجار أو السكن الاجتماعي للأشخاص غير المؤهلين للاقتراض من البنوك وأيضاً المجموعات منخفضة الدخل. في ذات الوقت، تم اتخاذ تدابير لمعالجة توفر المساكن ذات الأسعار المناسبة، وخاصة في المناطق/المدن التي تعاني من فجوة كبيرة بين الطلب والعرض (شكل 6). وشملت تلك التدابير، خطط لزيادة توفير الأراضي الحكومية اللازمة لتطوير مناطق سكنية، فضلاً عن الخطط الرامية إلى تبني تقنيات أكثر تقدماً في بناء الوحدات السكنية.

لذا، وضع برنامج تحقيق الرؤية في مجال الإسكان، بعض الوسائل لتحسين الحصول على التمويل بالرهن العقاري.

جدول 5: زيادة فرص الحصول على التمويل

الفئات الخاصة	الفئات منخفضة الدخل	غير مؤهلين للاقتراض	مؤهلين للاقتراض من شبه البنوك	مؤهلين للاقتراض من البنوك	تسهيل الحصول على الطلب
-حق الانتفاع. -إعانة إيجار.	-حق الانتفاع. -إعادة القرض. -تجديد القرض. -إعانة إيجار.	-إعادة/تجديد القروض. -دعم الإيجار والإيجار المنتهي بالتمليك. -حزمة تمويل 1	-حزمة تمويل (ضمان دفعة مقدمة، ضمانات مالية، دعم الفائدة)	-أسعار فائدة مدعومة. -ضمانات لشريحة محددة	
-الإسكان التنموي. -وحدات إيجار من صندوق التنمية العقاري.	-السكن الاجتماعي. -استئجار وحدات من السوق.	-رصيد المساكن القائمة. -الوحدات منخفضة التكلفة 1	-شراكة بين القطاعين العام والخاص. -التشييد الذاتي. -رصيد المساكن القائمة.	-شراكة بين القطاعين العام والخاص. -التشييد الذاتي. -وحدات جاهزة من السوق	زيادة العرض

2) الإعداد لسوق مالية متطورة

أدت مجموعة من التطورات إلى دعم تطوير أسواق المال السعودية منذ إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي، وكان أهم تلك التطورات إدراج البورصة السعودية (تداول) في كل من مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة ومؤشر فوتسي للأسواق الناشئة في مطلع العام الجاري. في مارس 2019، تلقى مؤشر الأسهم السعودية "ناسي" أول شريحة من التدفقات الاستثمارية غير النشطة والتي بلغت قيمتها من بداية العام وحتى تاريخه نحو 21 مليار دولار (79 مليار ريال) وجاءت من 1400 مستثمر أجنبي مؤهل (شكل 7). وفي الحقيقة، يشكل ترقية السوق السعودي (تداول) إلى مصاف الأسواق الناشئة نقطة تحول رئيسية، وهو نتاج لعزم وسرعة وتيرة الإصلاحات التي شهدتها أسواق المال السعودية خلال السنوات القليلة الماضية. مع ذلك، فإن الانضمام إلى الأسواق الناشئة لا يشكل نقطة النهاية في تطوير أسواق المال. وفي الواقع، تتضمن الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية للفترة 2019-2021، عدداً من المجالات التي سيتواصل الاهتمام بها، وذلك من خلال التزاماتها تجاه برنامج تطوير القطاع المالي (جدول 6).

أدت مجموعة من التطورات إلى دعم تطوير أسواق المال السعودية منذ إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي...

..وكان أهم تلك التطورات إدراج البورصة السعودية (تداول) في كل من مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة ومؤشر فوتسي للأسواق الناشئة مطلع العام الجاري...

وهكذا، فإلى جانب تطوير المؤشر (نص مظلل 5)، هناك تغييرين رئيسيين آخرين حدثا خلال الشهر القليلة الماضية، هما: إلغاء الحد الأقصى للملكية للمستثمرين الاستراتيجيين، وإنشاء غرفة المقاصة

إلى جانب تطوير المؤشر، حدث تغيير رئيسي آخر، هو إلغاء الحد الأقصى للملكية للمستثمرين الاستراتيجيين.



المركزية. وفيما يتعلق بالتغيير الأول، قررت هيئة السوق المالية في يونيو 2019 إلغاء الحد الأقصى من الأسهم المسموح للمستثمرين الاستراتيجيين الأجانب امتلاكها في الشركات المدرجة، والذي كان محدداً بنسبة 49 بالمائة. وبصورة أكثر تحديداً، فإن القوانين المحدثة تسمح الآن للمستثمرين الاستراتيجيين الأجانب بامتلاك أغلبية الأسهم المدرجة في حال كانت هناك نية حقيقية "لتطوير الأداء المالي أو التشغيلي للشركة المدرجة". إضافة إلى ذلك، مطلوب من المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب الاحتفاظ بالأسهم لمدة عامين على الأقل من تاريخ امتلاكها. وبخلاف هذين المتطلبين، فلا يبدو أن هناك أي شرط أو متطلب آخر مهم ضمن القوانين الخاصة بالمستثمرين الاستراتيجيين الأجانب، لقياس ما إذا كان امتلاك مستثمر أجنبي لأسهم شركة ما هو لهدف استراتيجي أم لا.

لقد مرت القوانين الخاصة بالمستثمرين الاستراتيجيين الأجانب بقائمة طويلة من الإجراءات تم اتخاذها خلال السنوات القليلة الماضية، لزيادة عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين المشاركين في "تداول" (للمزيد من المعلومات، يمكنكم الاطلاع على تقريرنا حول [برنامج تطوير القطاع المالي](#)). وفي الحقيقة، ينص أحد المؤشرات الواردة ضمن التزام برنامج تطوير القطاع المالي بحلول عام 2020، على ضرورة أن تصل ملكية المستثمرين الأجانب كنسبة مئوية من القيمة السوقية للأسهم إلى 10 بالمائة كحد أدنى في نهاية عام 2019، ترتفع إلى 15 بالمائة كحد أدنى عام 2020. ووفقاً لأحدث تقرير صادر من (تداول) حول السوق، فإن القيمة المجمعة للملكية الأجانب في الأسهم السعودية، بما في ذلك المستثمرين الاستراتيجيين، بلغت 8,4 بالمائة (تصبح 5,8 بالمائة، في حال استبعاد المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب) في مطلع سبتمبر 2019، وهي تعادل 156 مليار ريال.

مرت القوانين الخاصة بالمستثمرين الاستراتيجيين الأجانب بقائمة طويلة من الإجراءات، تم اتخاذها خلال السنوات القليلة الماضية، لزيادة عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين المشاركين في "تداول".

جدول 6: المؤشرات المدرجة في خطة القيادة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية

المستهدفة القيمة			القيمة الفعلية	الوحدة	القيمة الأساسية	سنة الأساس	مؤشرات الأداء
2021	2020	2019	2018				
%88,70= أو أكثر	%88= أو أكثر	%86,75= أو أكثر	%83	%	%78	2016	القيمة السوقية (الأسهم وأدوات الدين) كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي (%)
%24= أو أكثر	%22= أو أكثر	%18= أو أكثر	%17	%	%12	2016	الأصول تحت الإدارة كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي (%)
%55	%55	%56	%62	%	%57	2016	نسبة أكبر 10 شركات بالقيمة السوقية من حجم السوق الكلي
%20= أو أكثر	%20= أو أكثر	%19= أو أكثر	%27,4	%	%18	2016	حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداولات (%)
%15= أو أكثر	%15= أو أكثر	%10= أو أكثر	%4,7	%	%4	2016	ملكية المستثمرين الأجانب في القيمة السوقية للأسهم (%)
%40= أو أكثر	%40= أو أكثر	%39= أو أكثر	%42	%	%30	2016	عدد الشركات الصغيرة والصغيرة جداً المدرجة كنسبة مئوية من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)
%12	%10	%5	--	%	--	--	نسبة الحسابات الاستثمارية المفتوحة من خلال نظام "أعرف عميلك" (%)
25= أو أكثر	25= أو أكثر	25= أو أكثر	13,9	معدل	21,76	2016	تذبذب مؤشر سوق الأسهم السعودي (متوسط التذبذب لـ 90 يوماً)
%45= أو أكثر	%45= أو أكثر	%45= أو أكثر	%42,8	%	%42	2016	الحد الأدنى للقيمة السوقية للأسهم الحرة كنسبة مئوية من إجمالي الأسهم القائمة (%)
630	506	375	196,78	مليار ريال (تراكمي)	430	2016	إجمالي المبالغ المتحققة من طرح الأوراق المالية (الأسهم، الدين، ريتس، صناديق الأسهم الخاصة، صناديق رأس المال الجريء، صناديق التمويل)
25	23	22	12	جدير بالملاحظة	4	2016	عدد الشركات التي تدرج سنوياً في سوق الأسهم السعودي
%60	%50	%30	%9,2	النسبة المئوية للتراكم	%16-	2016	معدل نمو إيرادات قطاع المستثمرين المؤسساتيين في السوق السعودي
3	3,5	5	7,15	شهور	10	2016	متوسط الوقت لاتخاذ قرار بشأن مخالفة ما، من تاريخ اكتشافها وحتى صدور قرار هيئة السوق المالية
7	9	12	12,84	شهور	28	2016	متوسط فترة التقاضي في نزاعات الأوراق المالية



نص مظل 5: أسواق رأس المال المقترض

كذلك، كان هناك عدد من التطورات في أسواق رأس المال المقترض، ويعتبر إدراج سوق الأسهم السعودي في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة مطلع عام 2019 معلماً بارزاً. هناك تطورات هامة أخرى، أهمها نشر مكتب إدارة الدين الحكومي خطة سنوية للاقتراض، والتي وضعت تقويماً لإصدار الدين المحلي. كذلك، أصدر مكتب إدارة الدين مبيعات صكوك محلية تعتبر الأطول أجلاً في المملكة، مدتها 30 سنة، مما يساعد على توفير نقطة مرجعية لتسعير ديون القطاعين الحكومي والخاص طويلة الأجل. إضافة إلى ذلك، وفي محاولة للتشجيع على زيادة مشاركة صغار المستثمرين في إصدارات الدين المحلي، أعلنت وزارة المالية أنه سيتم إصدار صكوك محلية بفئات أصغر بقيمة 1000 ريال سعودي، بدلاً من الفئة المعتادة وهي مليون ريال سعودي.

بالنظر إلى المستقبل، فإلى جانب الأهداف المتعددة المضمنة في خطة الريادة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية، كذلك يُتوقع استمرار تطوير أسواق المال في المدى القريب. وفي الحقيقة، شهد مطلع هذا العام إطلاق مؤشر "إم إس سي أي 30 تداول"، والذي ينظر إليه باعتباره الخطوة الأولى على طريق تطوير المشتقات المالية وأدوات الاستثمار المستقبلية في السوق السعودي. وتشير كتابات كثيرة، إضافة إلى أمثلة من الحياة الواقعية، إلى أن التداول بطريقة منظمة للمشتقات المالية في أسواق البورصة - ومن ثم تسويتها عن طريق مقاصات - لن يعمل كأداة تحوط فعالة فحسب، بل يمكنه أيضاً تعزيز كفاءة عمليات السوق المالية (استجابة لذلك، تم إطلاق غرفة المقاصة المركزية السعودية عام 2018). أكثر من ذلك، أشار مقال نُشر مؤخراً في مجلة "المخاطر والإدارة المالية"، إلى أن هناك أيضاً تأثيرات إيجابية لسوق المشتقات المالية على النمو الاقتصادي، وخلص المقال إلى القول بأنه "ينبغي تشجيع أي استراتيجية لتعزيز أو زيادة حجم سوق المشتقات، خاصة في البلدان الناشئة والنامية، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية".

رغم التوقعات التي كانت تحيط بالسوق الموازي (نمو) لدى انطلاقتها الأولى مطلع عام 2017، لكنه لم يحقق حتى الآن إمكاناته الفعلية. وتتعلق أحد التحديات الرئيسية التي تواجه سوق (نمو) بالعدد الصغير للشركات المدرجة حالياً في البورصة، مما يؤدي بالتالي إلى محدودية السيولة (شكل 8). وربما يعود جزء من السبب وراء صغر عدد الشركات، إلى تشريعات الحماية المفرطة التي تنظم عمل البورصة، والتي رغم حمايتها للمستثمرين إلا أنها تصعب بدرجة كبيرة عمليات طرح الشركات في البورصة. فإلى جانب القيود المفروضة على الأشخاص الذين يمكنهم الاستثمار في السوق، هناك أيضاً مستويات أكثر صرامة بخصوص متطلبات الإفصاح والتشغيل، عند مقارنتها بالأسواق الموازية الأكثر تطوراً، كسوق الاستثمارات البديلة في مؤشر فوتسي (للمزيد من التفاصيل، يمكنكم الاطلاع على تقريرنا حول [السوق الموازي "نمو"](#)). بالتالي، وفي محاولة لجعل التداول أكثر مرونة، فقد تم

كذلك، كان هناك عدد من التطورات في أسواق رأس المال المقترض...

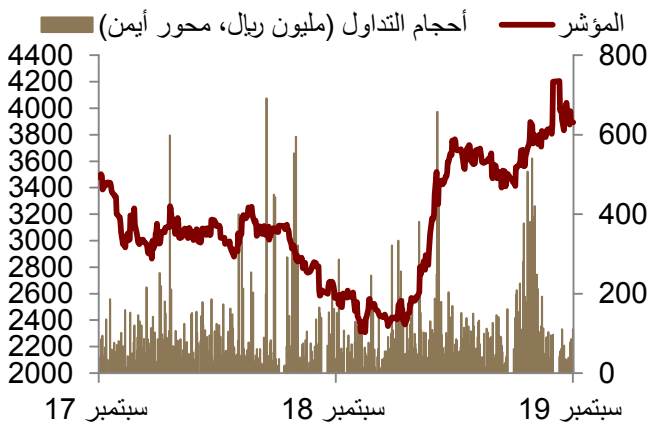
...ويعتبر إدراج سوق الأسهم السعودي في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة مطلع عام 2019 معلماً بارزاً.

بالنظر إلى المستقبل، فإلى جانب الأهداف المتعددة المضمنة في خطة الريادة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية، كذلك يُتوقع استمرار تطوير أسواق المال في المدى القريب.

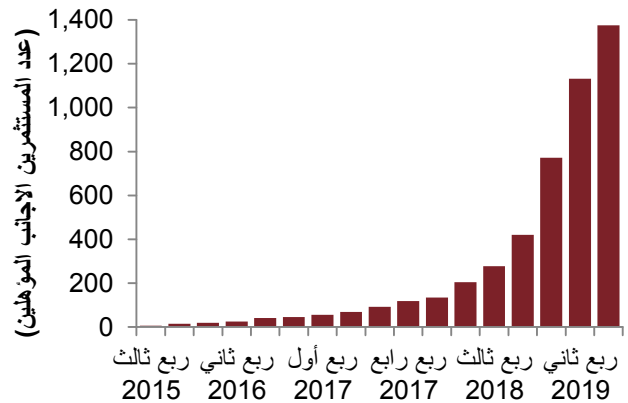
رغم التوقعات التي كانت تحيط بالسوق الموازي (نمو) لدى انطلاقتها الأولى مطلع عام 2017، لكنه لم يحقق حتى الآن إمكاناته الفعلية.

هناك أيضاً مستويات أكثر صرامة بخصوص متطلبات الإفصاح والتشغيل، عند مقارنتها بالأسواق الموازية الأكثر تطوراً، كسوق الاستثمارات البديلة في مؤشر فوتسي.

شكل 8: أداء السوق الموازي (نمو) وقيم التداول



شكل 7: عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين المسجلين





التخطيط لإجراء عدد من التعديلات على سوق "نمو". شملت السماح بالانضمام المباشر إلى سوق "نمو" دون إجراء عملية اكتتاب؛ والإعلان عن الأرباح المالية على أساس نصف سنوي، بدلاً من أساس ربع سنوي؛ وتبسيط عملية تحول مصدري الأوراق المالية من السوق الموازي "نمو" إلى السوق الرئيسي "تاسي".

3) تطوير وتمكين التخطيط المالي

من الصعب تقييم التقدم الذي تم إحرازه بخصوص ركيزة "تطوير وتمكين التخطيط المالي" في إطار برنامج تطوير القطاع المالي، وذلك لأن معظم المؤشرات المدرجة تحت هذه الركيزة مرتبطة باستراتيجية المدخرات الوطنية التي لم يتم إصدارها بعد.

من ناحية أخرى، ووفقاً للمسح الخاص بالدخل والأسرة للعام 2018، تراجعت معدلات مدخرات الأسرة. ورغم أن مستوى مدخرات الأسرة السعودية كان في الأصل منخفضاً جداً، عند 2,4 بالمائة من الدخل السنوي المتاح للإنفاق في عام 2013، تشير أحدث البيانات، وهي تخص عام 2018، إلى أن تلك النسبة تراجعت إلى 1,6 بالمائة. وتشير تلك البيانات، إلى أنه على الرغم من زيادة متوسط الدخل الشهري للأسرة السعودية بنسبة 9 بالمائة في السنوات الخمس المنتهية عام 2018، ليصل إلى 14,823 ريال، أدت زيادة الاستهلاك بوتيرة أسرع، بنسبة 10 بالمائة خلال نفس الفترة، إلى زيادة ارتفاع متوسط الاستهلاك إلى 14,584 ريال. وإذا نظرنا إلى تفاصيل الإنفاق حسب النوع، نلاحظ أن أكبر زيادة والزيادة التي تلها في الإنفاق النسبي كانتا في فئتي "المرافق" و"النقل" (شكل 9). ويعود ذلك الأمر على الأرجح، إلى الزيادة في تعرفه الكهرباء وأسعار البنزين التي تم تطبيقها بداية عام 2018، وحيث تم تعويض الأسر منخفضة الدخل من خلال مدفوعات شهرية تحت برنامج "حساب المواطن". بعد هاتين الفئتين، نجد أن ثالث أكبر زيادة في الإنفاق تتصل بالإنفاق على السلع والخدمات الكمالية (الشخصية).

بصفة عامة، يشير تراجع المدخرات الشخصية في المملكة، إلى أهمية وجود مبادرة واسعة لدعم هذا المجال في الفترة القادمة. وفي الحقيقة، جاء في تقرير صدر مؤخراً عن الإقصاء المالي (ضعف تعميم الخدمات المالية)، نشرته مؤسسة الملك خالد، أن فقط 44 بالمائة من البالغين السعوديين الذين شملهم الاستطلاع في التقرير كانوا يدخرون بطريقة نشطة، وتقل هذه النسبة بكثير عن المتوسط في البلدان مرتفعة الدخل (71 بالمائة)، بل وحتى تقل عن المتوسط في البلدان منخفضة الدخل (48 بالمائة). وفي الواقع، اقترح تقرير مؤسسة الملك خالد، عدداً من التوصيات تتعلق برفع مستوى الإدماج المالي (تعميم الخدمات المالية) في المملكة، من بينها وضع تدابير أكثر طموحاً مما هو وارد في برنامج تطوير القطاع المالي.

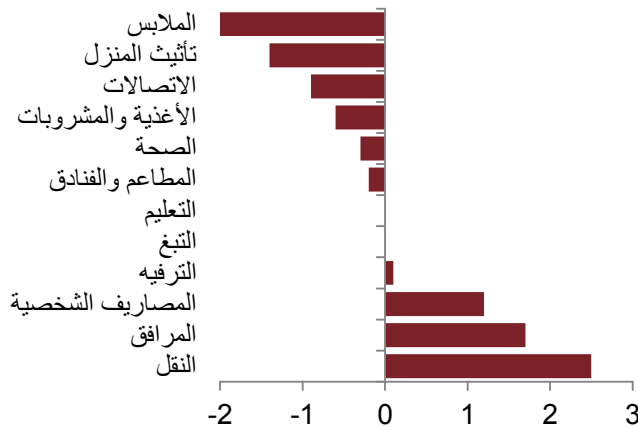
من الصعب تقييم التقدم الذي تم إحرازه بخصوص هدف "تطوير وتمكين التخطيط المالي" في إطار برنامج تطوير القطاع المالي...

...وذلك لأن معظم المؤشرات المدرجة تحت هذه الركيزة مرتبطة باستراتيجية المدخرات الوطنية التي لم يتم إصدارها بعد.

في غضون ذلك، ووفقاً للمسح الخاص بالدخل والأسرة للعام 2018 في المملكة، تراجعت معدلات مدخرات الأسرة.

ورغم أن مستوى مدخرات الأسرة السعودية كان في الأصل منخفضاً جداً، عند 2,4 بالمائة من الدخل السنوي المتاح للإنفاق في عام 2013، تشير أحدث البيانات، وهي تخص عام 2018، إلى أن تلك النسبة تراجعت إلى 1,6 بالمائة.

شكل 9: التغير النسبي في الإنفاق الأسري (مقارنة عام 2018 بعام 2013، معبراً عنها كنقاط أساس)





إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من برنامج التوازن المالي، وتداول، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق النقد الدولي، "ساما"، والبنك الدولي، ووزارة المالية، ورويترز، وبلومبيرج، وإدارة معلومات الطاقة، وأوبك، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خياراً أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.